

Distr.: General
1 July 1999
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ١٢٣٣ (١٩٩٩) المتعلق بالحالة في غينيا - بيساو

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الذي طلب بموجبه المجلس إلي أن أطلعته بانتظام على الحقائق وأن أقدم إليه تقريراً بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وتقريراً كل ٩٠ يوماً بعد ذلك عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وتنفيذ اتفاق أبوجا [S/1998/1028، المرفق]، بما في ذلك تنفيذ فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لولايته.

٢ - ومنذ اتخاذ القرار ١٢٣٣ (١٩٩٩)، أطلع السيد إبراهيم فول، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، المجلس على الحالة في غينيا - بيساو في ٢٢ نيسان/أبريل وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٩٩. وركز السيد فول بصورة رئيسية في الإحاطة التي قدمها في ١٢ أيار/مايو على الأحداث المتعلقة بخلع الرئيس السابق فييرا من السلطة في ٧ أيار/مايو على يد قوات المجلس العسكري المنصب من قبل نفسه. ويتناول هذا التقرير أحدث التطورات التي استجدت في غينيا - بيساو، مع التركيز على الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع به في عملية بناء السلام في غينيا - بيساو بالنظر إلى تغير الحالة على أرض الواقع.

ثانياً - أحداث ما قبل ٧ أيار/مايو ١٩٩٩

٣ - أعربت في تقريرتي إلى المجلس المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩ [S/1999/294]، عن الأمل في أن يترجم طرفا اتفاق أبوجا الالتزامات التي تعهدا بها بموجب الاتفاق إلى تدابير محددة. وأوضحت أن الإجراءات المهمة التي اتخذها الطرفان آنذاك لتنفيذ ذلك الاتفاق،



بما في ذلك إنشاء حكومة الوحدة الوطنية ونشر فريق المراقبين، كانت خطوات في الاتجاه الصحيح.

٤ - وأبدى المجتمع الدولي، وقد شجعت التطورات الإيجابية التي استجذت في البلد، استعداداً لدعم فريق المراقبين في غينيا - بيساو وجهود بناء السلام التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعهدت الجهات المانحة في اجتماع نظمتها الأمانة العامة في المقر يوم ٢٠ نيسان/أبريل، بناء على طلب المجلس بموجب قراره ١٢٣٣ (١٩٩٩)، بتقديم المساعدة إلى فريق المراقبين. وجرى تأكيد هذه التعهدات في ٥ أيار/مايو في جنيف، إثر عقد مؤتمر المائدة المستديرة العاجل برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٤ أيار/مايو، في جنيف أيضاً، لمساعدة حكومة غينيا - بيساو في جهودها الرامية إلى المصالحة والتعمير. وأعلنت في مؤتمر المائدة المستديرة تعهدات قيمتها نحو ٢٠٠ مليون دولار لتمويل الأنشطة المضطلع بها في مجالات توطيد السلام والديمقراطية والانتخابات وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية وإزالة الألغام وإعادة توحيد القوات المسلحة.

٥ - وفي غضون ذلك وبعد مشاورات مع مجلس الأمن، عينت، في ٣٠ نيسان/أبريل، صموئيل نانا - سنكام (من الكاميرون)، ممثلاً لـ لغينيا - بيساو ورئيساً لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وشارك السيد نانا - سنكام في اجتماعي الجهات المانحة اللذين عقدا في جنيف في ٤ و ٥ أيار/مايو وأجرى أولى اتصالاته مع كبار المسؤولين في غينيا - بيساو، بمن فيهم رئيس الوزراء فادول في تلك المناسبة.

ثالثاً - أحداث ٧ أيار/مايو وآثارها في عملية السلام

٦ - سيتذكر أعضاء المجلس أن الأمين العام المساعد، قد أطلع المجلس، في الإحاطة التي قدمها في ١٢ أيار/مايو، على آخر ما استجد في الأحداث المفاجئة وغير المتوقعة التي انتهت بخلع الرئيس فييرا من منصبه في ٧ أيار/مايو.

٧ - وفي أعقاب أحداث ٧ أيار/مايو، أكد رئيس الوزراء فادول أن الانتخابات التشريعية والرئاسية ستجرى في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ كما أعلن الرئيس فييرا قبل عزله من منصبه. وفي ١٤ أيار/مايو، نصب رئيس الجمعية الوطنية، مالم باكاي سانها، رئيساً مؤقتاً للدولة لحين إجراء انتخابات جديدة.

٨ - ولمواجهة تغير الحالة في غينيا - بيساو، عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعاً في لومي في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو، أصدروا في نهايته بلاغاً ختامياً تضمن أموراً منها (أ) إدانتهم للانقلاب الذي حدث في غينيا - بيساو

في ٧ أيار/مايو؛ و (ب) موافقتهم، بالنظر إلى ما حدث من تطورات جديدة على أرض الواقع وما ووجه من صعوبات في تمويل عمليات فريق المراقبين، على سحب قوات الفريق من غينيا - بيساو، على الرغم من طلب حكومة الوحدة الوطنية نقيض ذلك. وطلب أيضا الوزراء إلى القيادة الجديدة إتاحة المرور الآمن للرئيس فييرا وأسرته من سفارة البرتغال، التي لجأوا إليها، إلى أي بلد يختارونه.

رابعاً - الحالة الراهنة

٩ - سيتذكر أعضاء مجلس الأمن أنني ذكرت، في البيان الذي أدليت به في ١١ أيار/مايو، أنه بالنظر إلى أحداث ٧ أيار/مايو، قد قررت إعادة النظر في الخيارات المتاحة للأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية السلام في غينيا - بيساو. وبناء على ذلك، زارت البلد بعثة صغيرة من إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه لتقييم الحالة على أرض الواقع وتحديد الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به في ضوء تغير الظروف على أرض الواقع. وقد اجتمعت البعثة خلال إقامتها في بيساو بالرئيس المؤقت سائها ورئيس الوزراء فادول والفريق أول مين وممثلي المجتمع الدبلوماسي والمجتمع المدني والأحزاب السياسية، وكذلك رؤساء منظمات الأمم المتحدة العاملة في غينيا - بيساو. وقدمت البعثة تقريرا عن مختلف جوانب الحالة الراهنة على النحو التالي:

ألف - الجوانب السياسية

١٠ - من الملم به عموماً، في أعقاب أحداث ٧ أيار/مايو وانسحاب فريق المراقبين، أن اتفاق أبوجا لم يعد قابلاً للتطبيق.

١١ - وقد حظى تعيين الرئيس السابق للجمعية الوطنية، مالام باكاي سائها، رئيساً مؤقتاً، بقبول واسع النطاق من السكان. وحل محله كرئيس للجمعية السيد أغوستو كابرال دالمادا. وأكد قائد المجلس العسكري، الفريق مين وزعماء وطنيون آخرون بصورة علنية أن التعيينات الراهنة هي تعيينات مؤقتة لحين انتخاب حكومة جديدة.

١٢ - ويركز النقاش السياسي حالياً على مستقبل الرئيس السابق فييرا. ففي حين أن كثيرين في غينيا - بيساو يودون محاكمة الرئيس السابق على ما يدعى ارتكابه من فساد وجرائم أخرى، فقد قبلوا على مضض قرار الحكومة السماح للرئيس فييرا بمغادرة البلد لأسباب طبية.

١٣ - وبالنظر إلى أن البلد يسعى إلى استعادة الوئام الداخلي، فقد سعى أيضا إلى زيادة تحسين علاقاته مع المجتمع الدولي، ومع جيرانه على وجه الخصوص. فقد سافرت وفود رسمية من غينيا - بيساو مؤخرا إلى الخارج لشرح التطورات الأخيرة، مؤكدة تصميمها على مواصلة بذل الجهود من أجل استعادة السلام الدائم والنظام الدستوري، وداعية إلى تقديم الدعم إليها لتحقيق هذه الغاية. وسعت الحكومة أيضا، في هذا الصدد، إلى طمأنة البلدان التي تأثر مواطنوها وممتلكاتها بأحداث ٧ أيار/مايو في بيساو.

١٤ - وفي الوقت نفسه وعلى الرغم من ضآلة الموارد، يواصل المجتمع المدني في غينيا - بيساو الاضطلاع بدور بناء في السعي لتحقيق السلام والحفاظ عليه، وبخاصة عن طريق تنظيم الحلقات الدراسية وبرامج التوعية للترويج للسلام والديمقراطية والمصالحة الوطنية وسيادة القانون.

باء - الجوانب العسكرية والأمنية

١٥ - حاول وفد الحكومة في الاجتماع الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في لومي يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو دون جدوى الحصول على موافقة الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الاقتصادية على إبقاء فريق المراقبين في غينيا - بيساو لحين إجراء انتخابات جديدة. ومع انسحاب القوة الفاصلة التابعة لفريق المراقبين، فقد أصبحت بعض المهام الموكلة سابقا إلى هذه القوة بموجب اتفاق أبوجا متقدمة من الناحية العملية. وقد تولت قوات غينيا - بيساو مهمة توفير الأمن في جميع أرجاء البلاد. وتعكف السلطات على إعداد استراتيجية رسمية وبرامج لجمع الأسلحة والتخلص منها، وكذلك إعادة هيكلة القوات المسلحة وإعادة تنظيمها.

١٦ - وعلى الرغم من وقوع حوادث بين الحين والآخر، فإن الحالة الأمنية مستقرة عموما، لكن لا يزال القلق قائما بشأن العدد الكبير من الأسلحة المتداولة على نطاق واسع في البلاد، ولا سيما الأسلحة الصغيرة.

جيم - الجوانب الانتخابية

١٧ - أعادت الأطراف المعنية جميعها تأكيد التزامها أمام البعثة بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في الموعد المقرر لها وهو يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وعلى الرغم من قلة الموارد، تكثف اللجنة الانتخابية الوطنية استعداداتها التقنية للانتخابات المقبلة. فقد أعدت جدولاً زمنياً للانتخابات وأعدت تأكيد التزامها بالتقيد به. ولمساعدة هذه اللجنة، عينت الأمم المتحدة كبير مستشارين تقنيين، يتوقع وصوله إلى البلد في أوائل شهر تموز/يوليه.

وفي غضون ذلك، تجري في الجمعية الوطنية مناقشة إطار قانوني للانتخابات، بما في ذلك دستور جديد، ويتوقع اعتماد هذا الإطار عما قريب.

دال - حقوق الإنسان والجوانب الإنسانية

١٨ - وفقا ذكرته جماعات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان في غينيا - بيساو، تبدو الحالة في هذا المجال آخذة في التحسن. وأشارت السلطات الحكومية إلى أن عددا كبيرا من الجنود وأفراد الميليشيا الذين ساندوا الرئيس السابق فييرا قد أطلق سراحهم بالفعل. وأطلق سراح مجموعة كبيرة أخرى، كما كان متوقعا، يوم ٢٣ حزيران/يونيه.

١٩ - وطبقا لما أورده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، فإن الحالة الإنسانية في البلد لا تزال خطيرة، وهو ما يعزى بصورة كبيرة إلى حالات التأخير في توصيل المساعدة، التي تراكمت منذ وقوع أحداث ٧ أيار/مايو. فلا يزال ما يقرب من ٦٠.٠٠٠ شخص من المشردين داخليا موجودين خارج العاصمة. وفي حين بدأ اللاجئون في العودة ببطء إلى ديارهم، إلا أن عودتهم قد تزيد من الضغط على الإمكانيات الغذائية المحدودة بالفعل لمجتمعهم المحلية. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية المستمرة، وبخاصة في قطاعات الزراعة والصحة والتوعية بأخطار الألغام والمياه والصرف الصحي والتعليم، تعاني نقص التمويل.

خامسا - دور الأمم المتحدة في غينيا - بيساو

٢٠ - سيتذكر أعضاء المجلس أنني قد قررت، عقب مشاورات مع المجلس، إنشاء مكتب للأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو يرأسه ممثلي في ذلك البلد، بغرض المساهمة في استعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد. وتمثل الولاية المنوطة بذلك المكتب، الواردة في الوثيقة S/1999/232، فيما يلي:

- (أ) المساعدة في هئية بيئة مواتية لاستعادة وتعزيز السلام والديمقراطية وسيادة القانون ولتنظيم انتخابات حرة تتسم بالشفافية؛
- (ب) العمل مع حكومة الوحدة الوطنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين، وكذلك مع الشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين لتيسير تنفيذ اتفاق أبوجا؛
- (ج) السعي إلى الحصول على التزام الحكومة والأطراف الأخرى باعتماد برنامج للجمع الطوعي للأسلحة والتخلص منها وتدميرها؛

(د) توفير الإطار والقيادة السياسيين لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في البلد وتحقيق التكامل بينها، وبخاصة خلال الفترة الانتقالية المؤدية إلى إجراء انتخابات عامة ورتاسية.

٢١ - وأفادت بعثة التقييم التي أرسلت إلى غينيا - بيساو في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه أنه على الرغم من أحداث ٧ أيار/مايو وتغير الظروف على أرض الواقع، فإن الولاية العامة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لا تزال سارية. إلا أنه سيلزم تعديل بعض جوانب هذه الولاية. وعليه، فإنه كما اقترحت على رئيس مجلس الأمن في رسالتي إليه المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ [S/1999/737]، ينبغي تنقيح ولاية المكتب على النحو التالي:

(أ) المساعدة في تهيئة بيئة مواتية لاستعادة وصون وتعزيز السلام والديمقراطية وسيادة القانون ولتنظيم انتخابات حرة تتسم بالشفافية (تماما مثل الولاية الأصلية باستثناء إضافة كلمة "صون")؛

(ب) القيام على نحو نشط بدعم الجهود الوطنية، بما في ذلك جهود المجتمع المدني، الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتسامح وإدارة الخلافات إدارة سلمية، وبخاصة خلال الفترة الانتقالية (جديد)؛

(ج) تشجيع المبادرات الرامية إلى بناء الثقة والحفاظ على العلاقات الودية بين غينيا - بيساو وجيرانها وشركائها الدوليين (جديد)؛

(د) السعي إلى الحصول على التزام الحكومة والأطراف الأخرى باعتماد برنامج للجمع الطوعي للأسلحة والتخلص منها وتدميرها (الولاية الأصلية)؛

(هـ) توفير الإطار والقيادة السياسيين لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في البلد وتحقيق التكامل بينها، وبخاصة خلال الفترة الانتقالية المؤدية إلى إجراء انتخابات عامة ورتاسية (الولاية الأصلية).

٢٢ - وطوال فترة التوتر والنزاع المؤسفة التي تميزت بها الحالة في غينيا - بيساو في العام الماضي، أبدى المجتمع الدولي تعاطفه وانشغاله بمحنة البلد واهتمامه بالإسهام في الجهود المبذولة لتلبية الحاجات الإنسانية والحاجات الطويلة الأمد على السواء لاستعادة السلام والاستقرار. وانطلاقا من ذلك ومع مراعاة الطلب الذي تقدمت به الحكومة فقد أرسلت ممثلي في غينيا - بيساو ليضطلع بواجباته، بما في ذلك إنشاء مكتب دعم بناء السلام.

سادسا - ملاحظات

٢٣ - لا تزال الحالة في غينيا - بيساو بعد انتهاء النزاع معقدة. فأحداث ٧ أيار/مايو أثرت في وتيرة وطبيعة عملية السلام وغيرها. وأوجدت أيضا قدرا من الإحباط بين من هم في الوطن وخارجه الذين يتذكرون الالتزام الذي قطعه كل من الرئيس السابق فييرا والفريق مين بعدم اللجوء أبدا إلى السلاح لتسوية خلافتهما. وأثارت هذه الأحداث أيضا انشغالا وتساؤلات حول التزام البلد بالمصالحة واستعادة النظام. وفوق كل شيء، أوجدت أعمال القتل والدمار التي صاحبت تلك الأحداث إحساسا بالمرارة، وبخاصة بين أولئك الذين تضرر مواطنوهم وممتلكاتهم خلال تلك الأحداث.

٢٤ - ومع ذلك، أشعر بالتشجيع من الالتزام المعلن للسلطات الانتقالية بالسعي لتحقيق الهدف المتمثل في استعادة السلام الحقيقي والدائم القائم على المصالحة الوطنية واحترام سيادة القانون والعودة إلى النظام الدستوري. وتساعد ترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة على تشجيع المجتمع الدولي ليستعرض بصورة إيجابية دعمه لغينيا - بيساو في الوقت الذي يسعى فيه البلد إلى إعادة البناء.

٢٥ - وكجزء من مساهمة الأمم المتحدة في استعادة السلام وتوطيده، أعترم إنشاء صندوق استئماني لتعزيز أنشطة مكتب دعم بناء السلام. وإذا وافق مجلس الأمن، فسأدعو الدول الأعضاء، في الوقت المناسب، إلى المساهمة في ذلك الصندوق.

٢٦ - وختاما، أود مرة أخرى أن أشيد بما أظهرته قوات فريق المراقبين من تفان وشجاعة واقتدار في الاضطلاع بالولاية المنوطة بها خلال فترة عملها الوجيهة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي يمكن دعمها المادي والمالي من نشر قوات الفريق وانسحابها في وقت لاحق.